

الموضوع : طلب البنك المركزي من الهيئة العليا الإجابة عن الاستفسارات التالية* :-

(أ) الخيار الأول : الحفاظ على قيمة ودائع الاستثمار بمعدل التضخم في فترة الوديعة

الموضوع الأول

المسألة المطروحة :-

تقدم بنك السودان باستفسار يطلب فيه رأي الهيئة العليا في جواز قيام الدولة بالتكفل بالحفاظ على قيمة رأس مال حسابات الاستثمار المودعة لدى القطاع المصرفي بمقياس معدل التضخم في فترة الوديعة . والمقصود بذلك أن تعمل المصارف بصفتها مضارباً على استثمار هذه الأموال ، وأن تصفمها في نهاية العام المالي بنتائج استثماراتها الفعلية . سواء :-

(أ) حققت ربحاً .

(ب) أو انتهت بسلامة رأس المال دون ربح .

(ج) أو حققت خسارة .

فالدولة تتكفل بالحفاظ على قيمة رأس المال بنهاية العام سواء كان كاملاً كما في (أ) و(ب) أعلاه أو المتبقي منه في حالة الخسارة كما في (ج) أعلاه بالمعدل المذكور .

المسوغات الاقتصادية :-

بعد المداولة الأولية حول تكييف المسألة المطروحة استمعت الهيئة إلى الأسباب التي تحدو بالدولة لاتخاذ هذه السياسة من الاقتصاديين من عضوية الهيئة ، والفنيين من البنك المركزي . كما استمعت إلى السيد / عبد الرحيم حمدي وزير المالية السابق . وسيقت المبررات التالية للتقدم بهذا المقترح :-

1. أن معدلات التضخم صارت عالية ومتزايدة ، وتسعى الدولة إلى اتخاذ عدد من السياسات والتدابير منها هذا

المقترح لكبح جماح التضخم . ومن آثار مثل هذا النوع من التضخم :-

- أنه يؤدي .مع غيره من أسباب إلى هروب النقود إلى خارج الجهاز المصرفي ، لأن الأرباح فيه لا تجبر إلا

جزءاً من التضخم . ويبقى الجزء الأكبر خسارة في أصل رأس المال .

- تستخدم النقود خارج الجهاز المصرفي في نشاطات غير منضبطة ولا مراقبة . وغالباً ما تستغل في

المضاربات والنشاطات الهامشية التي تؤدي بدورها إلى تأجيج نار التضخم .

2. في مثل هذه الظروف التضخمية تفقد العملة المحلية بدرجات متفاوتة أهم خصائص النقد من كونه القيمة

القياسية للأشياء ، ومن كونه مخزناً للقيمة ، فيتحول الناس تدريجياً إلى مقياس بديل ، وهو في حالتنا هذه

الدولار . فيقيسون به ثروتهم وكسبهم وخسارتهم . ولندرة ما هو متاح من الدولار فإن ذلك يؤدي إلى مطاردته بطلب كثيف مما يزيد حدة التضخم .

3. نتيجة لهروب العملة إلى خارج الجهاز المصرفي يواجه الاقتصاد ومؤسساته العامة والخاصة عدم وجود النقد الكافي لتمويل الأنشطة الإنتاجية والخدمات الضرورية. وإزاء ذلك فالدولة أمام خيارين صعبين هما :-
(أ) إيقاف بعض هذه النشاطات الإنتاجية الهامة والخدمات الضرورية .

(ب) أو اللجوء إلى التمويل بالعجز .

ولكل واحدٍ منهما أثره المباشر على زيادة التضخم .

كيف يعالج المقترح المشكلة :-

الاقتراح المقدم يعالج . مع غيره من سياسات . هذه المشكلة على النحو التالي :-

1. يقدم حافزاً لجذب كم كبير من ودائع الاستثمار للقطاع المصرفي وتمثل هذه الودائع موارد حقيقية .
2. يمكن توجيه هذه الموارد الحقيقية للنشاطات الإنتاجية للاقتصاد السوداني من خلال سياسات رشيدة .
3. قد يغني استخدام الموارد الحقيقية الدولة من اللجوء إلى التمويل بالعجز أو يقلل من حاجتها إليه .
4. تقلل هذه السياسة من حجم العملة خارج الجهاز المصرفي ومن ثم من النشاطات الضارة بالاقتصاد والمؤثرة على التضخم . ومن شأن كل ذلك أن يساعد . مع سياسات أخرى على :-

(أ) خفض التضخم .

(ب) تعزيز قيمة العملة واسترداد الثقة فيها واستعادة خاصية كونها مخزناً للقيمة .

(ج) ومن ثم تحقيق المصلحة العامة للمواطنين .

ما يمكن أن يثار في وجه هذه المبررات :-

أولاً : هل يمكن تنفيذ المقترح من الناحية العملية . وإذا كان ذلك ممكناً فهل تستطيع الدولة أن تفي بهذا الالتزام دون اللجوء إلى التمويل بالعجز ؟

ثانياً : لماذا تجبر الدولة قيمة ودائع الاستثمار دون غيرها .

ثالثاً : لماذا تتحمل هذه المسؤولية ؟

ويمكن دفع هذه الشبهات بما يلي :-

أولاً : المقترح يمكن تنفيذه من الناحية العملية . وفرصة نجاحه -بتوفيق من الله- كبيرة

وحتماً ستلجأ الدولة في السنة / السنوات الأولى لمقابلة الالتزام من التمويل بالعجز . ويمكن أن تستغني تدريجياً من التمويل بالعجز بموجب سياسات وتدابير أخرى . مع الأمل في الانخفاض المستمر للتضخم .

وعلى كلٍ فإن أثر التمويل بالعجز حتى في العام الأول سيكون إيجابياً مقارنة بالوضع السابق . لأن الدولة ستجد موارد حقيقية توظفها في الاقتصاد . ويدراً هذا الإجراء عملية الإصدار التي كانت ستذهب لمقابلة هذه النشاطات . فلو لم يكن له من فضل إلا أن الدولة أجلت الإصدار من أول العام الى نهايته لكان ذلك عملاً إيجابياً . ناهيك من أن عدم الإصدار في أول العام وفي أثنائه سينعكس مباشرة على التضخم ويقلل من حجمه بنهاية العام . فإذا ساندت ذلك سياسات أخرى سيكون أثر الإصدار بنهاية العام لمقابلة ذلكم الالتزام ضعيفاً موازناً بأثره السابق .

ثانياً :

1. توجه المقترح للعمل على الحفاظ على قيمة ودائع الاستثمار للأسباب التالية:-
(أ) لأن المحافظة عليها على نحو ما هو مقترح يحقق الأهداف التي ذكرناها سابقاً .
(ب) ولأن هناك إجراءات أخرى ستتخذ لتحويل الحسابات الجارية والادخارية - برضا أصحابها- إلى حسابات استثمار .
(ج) وأن هذا الإجراء سيتسع بحيث يستفيد منه كل شخص قادر على إيداع مبلغ مائة دينار (تشجيعاً لحشد النقود للمصلحة العامة ولئلا يحرم فرد من الاستفادة من هذا الحق) .
 2. اعترفت الدولة بهذا المبدأ مبكراً في مجال المرتبات والأجور . وقررت مراجعتها كل ستة أشهر . ولكنها لم تستطع جبر كل التضخم . علماً بأن سياسات خفض التضخم أفضل للعاملين من مجرد جبره . الذي هو بدوره حلقة من الدائرة الخبيثة للتضخم .
 3. ولم تشأ هذه السياسة أن تعمل على المحافظة على قيمة النقود خارج الجهاز المصرفي:
(أ) لأن ذلك يهزم أهداف هذه السياسة . فالمحافظة على قيمة هذه النقود تعطيها الحافز والمشروعية للبقاء خارج الجهاز المصرفي . ويقنن لنشاطها غير الموجه والضار غالباً بالاقتصاد .
(ب) كما أن المقصود من عدم جبرها العمل على جذبها إلى حيث يمكن أن تشارك في تحقيق المصلحة العامة ومحاربة النشاطات الضارة التي توظف فيها .
- تبقى مسألة جديرة بالدراسة وهي أثر هذه السياسة على شركات المساهمة العامة . إذ تسعى البرامج الاقتصادية على تشجيعها . فينبغي دراسة هذا الموضوع والنظر فيه مستقبلاً على ضوء نتائج هذه الدراسة .

ثالثاً :

المبرر لتكفل الدولة بالمحافظة على قيمة ودائع الاستثمار ، هو أن الدولة الحديثة أصبحت تتدخل سياسياً واقتصادياً وأمنياً وإدارياً بسياسات وإجراءات كثيفة حتى صارت هي المسئول الأول عن أسباب التضخم . ولم تكن دولة السودان استثناء من هذه القاعدة . فمن تحليل أسباب التضخم المتعددة نجد أن للدولة نصيب الأسد . وقد أملت ذلك ظروف معروفة . وما دامت الدولة تسببت في التضخم الذي يظال أثره كل مواطن فعليها أن تتحمل تبعه ذلك . خاصة في إطار سياسة ترمي إلى خفض هذا التضخم .

استمعت الهيئة لشهادة السيد / محافظ بنك السودان عن السياسات والإجراءات التي اتخذت بواسطة الدولة بغرض خفض التضخم ، وعن أهمية هذه السياسة المقترحة لتحقيق المصلحة في خفض التضخم . فأجاب بأن الدولة ظلت تسعى بكل الوسائل المتاحة لخفض التضخم وتناولت من ذلك على وجه الخصوص :-

1. التقليل من التمويل بالعجز رغم التحديات الكبيرة التي تواجه السودان .
 2. العمل على زيادة الإنتاجية .. وعمل كل ما من شأنه أن يعين على ذلك .
 3. اتخاذ السياسات التي تعين على توفير النقد الأجنبي لمقابلة ندرة السلع المستوردة .
 4. ترشيد الصرف .
- وهذا المقترح واحد من الإجراءات التي استهدفنا بها كسر حلقة التضخم فيما نظنه أضعف نقاطها . ويغلب على ظننا أن هذا المقترح – مع السياسات الأخرى المساعدة – سيحقق الهدف الذي نسعى إليه وهو خفض التضخم .

التكليف الفقهي والحكم :-

بناءً على هذا الطرح الذي أدارت الهيئة حوارَه نتناول المسألة المطروحة من الناحية الفقهية على النحو التالي :-

1. يحكم عقد المضاربة في الشريعة الإسلامية ودائع الاستثمار في النظام المصرفي الإسلامي . ومن ثم يحدد هذا العقد العلاقة بين المودعين . أرباب المال . والمضارب . (المصرف الإسلامي المعين) .
2. يشترط لصحة عقد المضاربة فيما يتصل بهذا الموضوع :-
(أ) أن لا يضمن المضارب رأس مال المضاربة باتفاق .
(ب) وان لا يضمن طرف ثالث رأس مال المضاربة عند الأقدمين وقال بعض المحققين بجواز ذلك بقيود .
3. بدرت محاولات من بعض الباحثين هدفت إلى تضمين المضارب لرأس مال المضاربة على أساس قياس المضارب على الأجير المشترك ؛ ورفضت هذه المحاولات .
4. المهم أن السياسة المقترحة ليست من ضمان رأس المال في شيء ، لأن المقصود ليس هو ضمان رأس المال المدفوع ، وإنما الحفاظ على قيمته أو قيمة ما تبقى منه بعد الخسارة بمعدل التضخم المذكور .
5. أكد السيد / محافظ بنك السودان بأن الدولة سعت وما زالت تسعى لاتخاذ السياسات والتدابير التي تساعد على خفض التضخم . وأن هذا الاقتراح واحد من هذه المعالجات . وفي تقديره ستكون معالجة فاعلة ويغلب على ظنه أنها ستحقق المصلحة المرجوة من خفض التضخم .
6. بينما يرى بعض أعضاء الهيئة أن تكفل الدولة بالحفاظ على قيمة ودائع الاستثمار بمعدل التضخم مقبول لما ذكر من أسباب ، ولعدم معارضته لحكم شرعي ، ويرى البعض الآخر أن فيه شبهة الضمان غير المباشر لرأس المال . بيد أن هؤلاء وأولئك يتفقون على :-

(أ) أنه ما دامت الدولة هي السبب الأول والمباشر للتضخم ،

(ب) وأن الحفاظ على قيمة ودائع الاستثمار مع سياسات أخرى يساعد على تحقيق المصالح المتمثلة في :-

- جذب الودائع بحجم كبير إلى النظام المصرفي مما يمكن من توجيهها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
 - خفض التضخم
 - إعادة الثقة في العملة الوطنية .
 - وجعلها مخزناً للقيمة .
- (ج) وأن هذه الوسيلة أصبحت -على الأرجح- لازمة لتحقيق هذه المصلحة .

ويتفقون على جواز اتباع هذه السياسة بغرض تحقيق هذه المصالح وعليه ترى الهيئة:-

1. أنه يجوز للدولة أن تتكفل بالحفاظ على قيمة ودائع الاستثمار بالعملة المحلية في الجهاز المصرفي بمعدل التضخم في فترة الوديعة .
2. أن يصدر ذلك بسياسة واضحة تحدد فيها كل الشروط وأن تلتزم الدولة بذلك التزاماً قاطعاً .
3. أن تحشد الدولة كل السياسات و التدابير الأخرى التي من شأنها أن تساعد على تحقيق الهدف من هذا المقترح .
4. أن تتقدم الدولة بنهاية العام بتقرير للهيئة عن مدى نجاح هذه السياسة .
5. تقرر الهيئة بناء على نتائج التقرير تمديد العمل بالرخصة أو عدمه .

توقيع

د. أحمد على عبد الله

الأمين العام للهيئة العليا للرقابة الشرعية

للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية

ملاحظات نظرية على مذكرة د. أحمد على عبد الله (الحفاظ على قيمة ودائع الاستثمار)*

الأخ د. أحمد على :

مررت سريعاً على بعض ما جاء بالمذكرة ورأيت أن اكتب الملاحظات التالية :

1. الموضوع المطروح يخلو تماماً من أي بيانات إحصائية تدعم دعوى بنك السودان .
 2. المعلوم أن الذي يمكن أن يتسرب من النظام المصرفي من مجموع عرض النقود هو النقد الذي يصدره البنك المركزي ، ولكن من المعروف أن النقد عادة يساوي نسبة ضئيلة من مجموع عرض النقود المؤثر في الاقتصاد ، والباقي (النسبة الأكبر) تتكون من ودائع البنوك المختلفة . والسؤال المطلوب الإجابة عليه :
 - أ) كم تساوي نسبة النقد إلى مجموع عرض النقود في السودان؟
 - ب) ما هي نسبة تسرب هذه النقود خلال الأعوام القليلة الماضية ؟
 - ج) هل هذا التسرب ظاهرة نمطية (Trend) عبر السنوات الماضية أم هو طارئ؟
 3. المعروف أن النقد المودع لدى المصارف المركزية يشكل الاحتياطي النقدي (Cash reserve) الذي يحدد مقدار حجم الودائع (النقود البنكية) التي تخلقها البنوك (Money creation) فكلما زاد حجم النقد (Cash) المودع كلما زاد حجم الودائع المختلفة لدى القطاع المصرفي ومن ثم الكتلة النقدية ، والعكس صحيح . إذن المتوقع إذا حدث تسرب كثيف للنقد خارج المصارف أن يؤدي ذلك إلى انخفاض حاد في حجم الكتلة النقدية إذا التزمت المصارف بتوجهات البنك المركزي فيما يتعلق بسياسات خلق النقود ، وهذا يعني أن تسرب النقد بهذه الصورة يفترض أن يؤدي إلى خفض التضخم لا ارتفاعه . والسؤال هو ما مدى انخفاض الكتلة النقدية الذي ترتب على تسرب الكاش خارج المصارف ؟
- مثال : إذا كانت نسبة الاحتياطي النقدي التي يطلبها بنك السودان من النظام المصرفي تساوي 1/5 (خمس) من مجموع ودائع الائتمان فإن إيداع مائة جنية مثلاً يمكن المصارف من التوسع في الائتمان بما يعادل 500 جنية . فإذا تسربت هذه المائة خارج المصارف فإن المفترض أن تنقص معها أُل 500 جنية التي ولدت معها وهذا يعني أن تسرب النقد يؤدي إلى الانخفاض الكتلة النقدية فيؤثر سلباً على الأسعار وعودتها إلى المصارف تحدث العكس تماماً .
4. ما هو الدليل على أن النقد المتسرب يذهب إلى النشاطات الطفيلية ؟ ما هي هذه النشاطات الطفيلية؟
 5. إن السوق السوداني عموماً يشكو من أزمة حادة في النقد ويقولون إن بنك السودان يسعى إلى تجفيف السوق من النقد حتى تنخفض الأسعار . فأين ذهب النقد ولماذا لم تنخفض الأسعار؟ هل ذهبت كلها للمضاربة في الدولار؟

6. إن النقود التي ستخلقها البنوك بسبب العودة المفترضة للنقد المتسرب و التي تحتاجها الدولة لتمويل مشاريعها ، مضافاً إلى ذلك الأموال التي سوف تدفعها الدولة لأصحاب الودائع مقابل التضخم ربما تؤدي إلى تضخم يتجاوز كثيراً التضخم المفترض من تسرب النقد (مشكوك فيه نظرياً) ، الأمر الذي يضر بفقراء المجتمع من أصحاب الدخل المحدود بينما أصحاب الثروات تتوفر لهم الحماية من قبل الدولة .
7. إن ضمان الدولة لقيمة الودائع قد يضعف من كفاءة المصارف في توظيف أموالها ويقلل من إحساسها بالمسئولية ، تماماً كالأثار السالبة على الصناعة المحلية عندما تتم حمايتها من المنافسة .
8. لماذا تقوم الحماية للمدخر بينما يترك المستثمر الحقيقي لعوارض السوق ، فقد يخسر عمله ورأسماله؟
9. ما معنى أن ودائع الجمهور تمثل موارد حقيقية ؟ نحن نفهم من ذلك أن هذه النقود قبل أن تصبح ودائع كانت مستغلة في استهلاك سلع حقيقية توظف لإنتاجها عناصر إنتاج يحتاج إليها المجتمع . فإذا تخلى الجمهور عن استهلاك تلك السلع وأودع المال الذي يقابلها تحررت تلك الموارد وأمكن استغلالها وتوظيفها لإنتاج سلع أخرى أكثر أهمية . فهل هذه هي الحقيقة ؟ إن قولكم بأن هذه النقود تستغل في أنشطة هامشية يدحض ذلك . كذلك يضعف من هذه الحجة أن معظم الموارد السودانية الحقيقية النشطة اقتصادياً تعمل بأقل كفاءة لأسباب لا تعود إلى تسرب النقد من الجهاز المصرفي وليست عاقبتها مربوطة بعودة هذا النقد إلى البنوك .
10. أخشى أن تؤدي حماية الدولة للودائع من التضخم إلى خلق فئة من أرباب المال يكونون أصحاب مصلحة في التضخم ، ذلك أنه من الناحية النفسية تكون القيمة الحقيقية للنقد مهمة لمن يقصر دخله عن متطلبات حياته ، أو يفي بها ، أو يتجاوزها بقليل . أما أصحاب البلايين والملايين ممن يكون جمع المال هو مهمهم فإن القيمة الاسمية هي الأهم ، وهؤلاء هم أصحاب التأثير في مجال ودائع الاستثمار .
11. استخدام مراجعة الدولة لمرتبات العاملين بها كمثال لإقرار الدولة بمبدأ الضمان ضد التضخم ليس موفقاً إذ أن هذه معاوضة ، و تعلم الدولة أنها تعطى الأجير أقل بكثير مما هو مطلوب مقابل ما يؤديه لها من عمل ، لاسيما وأن الحد الأدنى من المأكل والمشرب والملبس والمسكن و المركب حق للمواطن المسلم على الدولة المسلمة . أما المدخر فشخص فاض ماله عن ضروراته فأين وجه المقارنة ؟
- ملحوظة : أمر خطير كهذا لا بد لبنك السودان أن يقدم المعلومات الإحصائية والدراسات النظرية والميدانية التي استند عليها في الوصول إلى نتائجه ، أما هذه التعميمات المشكوك في صحتها نظرياً فلا أرى أنها تصلح أساساً لإصدار فتوى مهمة كهذه .

والله ولي التوفيق

توقيع

محمد الحسن بريمة

عضو الهيئة العليا

94/6/22